الدرس العاشر :

أما ـ الشرط الامتناعي ـ لو

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد تعرفنا فيما سبق على أحكام المضارع مرفوعًا ومنصوبًا ومجزومًا ، وقسمنا المضارع المجزوم إلى مجزوم في جواب الطلب ، ومجزوم بعوامل الجزم ، وعرفنا من عوامل الجزم ما يجزم فعلين هما فعل الشرط وفعل الجزاء ، وعرفنا صور مجيء الشرط والجواب فعلين ، وحكم رفع المضارع الواقع جوابًا لأداة شرط جازمة ، وحكم اقتران جواب الشرط بالفاء ، ونيابةَ (إذا) الفجائية عنها في الربط ، وحكمَ المضارع المعطوف على الجواب ، والمتوسط بين الشرط والجواب ، وعرفنا أحكام الحذف في أسلوب الشرط ، وصور هذا الحذف ، وما يحذف عند اجتماع شرط وقسم ، وحكم الشرط إذا دخل عليه استفهام ، وحكم الشرطين المتواليين وصورهما ، وفي هذا الدرس نستكمل الحديث حول أسلوب الشرط ، فنقول وبالله التوفيق :

حقيقة (أما) ومعناها وأحكامها[1]

(أما) حرف يفيد معنى الشرط لنيابته عن أداة الشرط وفعله إذ هي في نحو قولنا : أما زيد فمسافر بمنزلة قولنا : مهما يك من شيء فزيد مسافر ، والقصد من الشرط فيها تحقيق وقوع الجزاء لا محالة وهي بذلك تخالف أدوات الشرط لأنها

(1) انظر التصريح 2/ 254 وما بعدها ، والأشموني 4/ 32 وما بعدها .

تعلق وقوع الجزاء على وقوع الشرط .

وهي حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد ، والدليل على أنها تفيد معنى الشرط لزوم الفاء بعدها كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلاً ﴾ ووجه دلالة الفاء على ذلك أنها لا يصح أن تكون عاطفة لأن الخبر لا يعطف على مبتدئه ، ولا يصح أن تكون زائدة لعدم الاستغناء عنها ، فتعين أن تكون فاء الجزاء .

وإنما لزمت الفاء معها ، ولم تلزم مع (مهما) التي هي في تقديرها ؛ لأنها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها ومن الشرط ، فلما لم تعمل فيه وجبت الفاء لتحقيق الربط عوضا عن الجزم الذي هو الأصل في الربط ، وقال بعض النحويين : لما كانت شرطية (أما) خفية لكونها بطريقة النيابة بخلاف شرطية (مهما) لكونها بطريقة الأصالة جعل لزوم الفاء مع (أما) قرينة شرطيتها .

وقد نازع بعض النحويين في شرطية (أما) وقال : لو كانت شرطًا لتوقف جوابها على شرطها مع أنك تقول : أما علما فعالم ، فهو عالم إن ذكرت العلم أو لم تذكره ، بخلاف : إن قام زيد قام عمرو ، فقيام عمرو متوقف على قيام زيد ، وأجيب عن اعتراضه بأن الشرط قد يجيء وظاهره عدم التوقف كقول الراجز :

× من يك ذابت فهذا بتي ×

ويخرَّج ذلك على إقامة السبب مقام المسبب ؛ فالمعنى : من كان ذابت فإني لا أخونه لأن لي بتًّا ، وكذا قولهم : أما علما فعالم ، فالمعنى مهما تذكر علما فذكرك له حق لأنه عالم ، ولا يكون ذكره حقا حتى تذكره .

قال في التصريح : وكون (أما) تقدر بـ(مهما) هو قول الجمهور ، وقال بعضهم : إذا قلت : (أما زيد فمنطلق) فالأصل : إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق ، حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت (أما) مناب ذلك .

وأما إفادتها التفصيل فلأنها تستعمل في ذكر أشياء كل واحد منها مفصول

عن الآخر كما في الآية التي تقدمت ، وكما في آيات سورة الكهف : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْغُلامُ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ ﴾ ، وهذا التفصيل هو الغالب عليها في الاستعمال ، وقد تأتي لغير تفصيل نحو : أما زيد فمنطلق ، وإذا جاءت للتفصيل فإنها تكرر في الغالب ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القِسْمَين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع القِسْم الثاني ، فالأول كما في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا * فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ وقسيم هذا في المعنى : وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا ، والثاني كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلا اللَّهُ ﴾ وهذا قسيمه في المعنى : وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك قوله تعالى بعد ذلك : ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ﴾ فكأنه قيل : وأما الراسخون في العلم فيقولون ...، وعلى هذا فالوقف على (إلا الله) .

ويدل على معنى التفصيل في (أما) استقراء مواقعها وعطف مثلها عليها كما في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ... ﴾ ﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ... ﴾

وأما إفادتها التوكيد فقد أحكم الزمخشري شرحه بقوله : فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : (زيد ذاهب) فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت : أما زيد فذاهب ، وذكر أن ذلك المعنى مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر (أما) بـ(مهما يكن من شيء) وهذا التفسير يفيد أمرين : بيان كونه توكيدا ، وأنه في معنى الشرط .

ووجه التوكيد في نحو : أما زيد فمنطلق أن المعنى : مهما يكن من شيء

فزيد منطلق ، فقد علق انطلاقه على وجود شيء ما في الكون وهو أمر محقق ، والمعلق على المحقق محقق .

وقول الجمهور معنى (أما) : مهما يكن من شيء لا يراد به أن معنى (أما) كمعنى (مهما) وشرطها ؛ لأن (أما) حرف فلا يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل ، وإنما المراد به أن موضع (أما) صالح لمهما وشرطها ، وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط ، ولفظ (شيء) في تقدير الجمهور : عام يراد به خاص ، وكان في تقديره تامة ، وتقدير المعنى عند ابن هشام : مهما يوجد من شيء من موانع الانطلاق ونحوه فالانطلاق ثابت للمسند إليه ، فما ظنك إذا انتفت الموانع ، قال المصرح : ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور : **أحدها** : التوكيد ، إذ معنى أما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة ، وهذا لا يعطيه الكلام بدونها ، **والثاني** : معنى الشرط ، إذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع .. ، **والثالث** : معنى التفصيل ، وهذا لا يشعر به (مهما) ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مُرْدَفَةً بأخرى مِثلها معطوفةٍ عليها ، وقد تخلو من هذا بدليل قولهم : أما العسلَ فأنا شراب ، وأما حقًا فإنك ذاهب ، حكاهما سيبويه .

أحكام (أما) :

لـ(أما) أحكام أربعة تفصيلها فيما يلي :

• **الحكم الأول** : أنها لابد من ذكر جملة بعدها تكون جوابا لأداة الشرط وفعل الشرط الذين قامت مقامهما .

• **الحكم الثاني** : أنها لابد من ذكر فاء تالية لتاليها نحو : أما زيد فمنطلق ، وهذه الفاء في الحقيقة واقعة في جواب الشرط ومؤخرة من تقديم ، لأن قولنا : (أما زيد فمنطلق) أصله : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، فحذف اسم الشرط وفعل الشرط ومتعلقه ثم جيء بـ(أما) نائبة عما حذف فصار : أما فزيد منطلق ، فزحلقت الفاء لإصلاح اللفظ إذ يستكره أن تتلو الفاء الأداة ، أو لأنها أشبهت

الفاء العاطفة وليس في الكلام معطوف عليه ، فصار الكلام : أما زيد فمنطلق ، بتأخير الفاء من المبتدأ إلى الخبر .

• **الحكم الثالث** : أنها لابد من الفصل بينها وبين الفاء لتلافي القبح وإصلاح اللفظ بواحد من ستة :

أحدها : المبتدأ كما في المثال المذكور .

والثاني : الخبر نحو : أما في الدار فزيد .

والثالث : جملة الشرط نحو قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ * فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ** ﴾ وما بعد الفاء في الآية جواب (أما) ، أما الشرط فجوابه محذوف مدلول عليه بجوابها ، وعلة ذلك أنه إذا اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما إلا جواب واحد كان الجواب لأسبقهما ، كما أن الشرط الذى قامت مقامه (أما) قد حذف ، فلو حذف جوابها لحصل إجحاف بها ، وهذا مذهب الجمهور .

والرابع : اسم منصوب لفظًا أو محلاً بالجواب كما في قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ ..** ﴾ .

والخامس : اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو : أما زيدا فاضربه ، وقراءة بعض القراء : ﴿ **وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ** ﴾ ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن (أما) نائبة عن الفعل فهي بمنزلة الفعل والفعل لا يلي الفعل .

والسادس : ظرف معمول لـ(أما) لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه ، أو معمول للفعل المحذوف الذي قامت مقامه نحو : أما اليوم فإني ذاهب ، وأما في الدار فإن زيدا جالس ، والظرف والجار والمجرور في المثالين لا يصح جعلهما معمولين لما بعد (إنَّ) لأن خبر (إنَّ) لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله .

هذا ، ولا يجوز الفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل مما سبق نحو : أما اليومَ رحمك الله فالأمر كذلك ، ولا

يشكل على ذلك الفصل بجملة الشرط لأنها لا تتم إلا بالجواب .

• **الحكم الرابع** : أن هذه الفاء يجب حذفها إذا دخلت على قول قد حذف استغناء عنه بالمقول ، فيجب حذفها معه كما في قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ** ﴾ فـ(أَكَفَرْتُمْ) مقول لقول محذوف ، والقول ومقوله جواب (أما) ، والتقدير : فيقال لهم : أكفرتم ، ولا يجوز حذف الفاء في غير ذلك ، إلا في ضرورة أو ندور ، مثال حذفها لضرورة الشعر قول الحارث بن خالد المخزومي :

فأما القتال لا قتال لديكم ولكنَّ سيرا في عراض المواكب

والأصل : فلا قتال لديكم ، وحذف الفاء للضرورة ، ومثال حذفها في نادر النثر : قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (**أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي**) وقول أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ : (أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدًا) ، ويحتمل أن يكون منه قول النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ : (**أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله**) والأصل : فما بال رجال ، والأحسن أن يكون من الحذف الواجب على تقدير : فأقول : ما بال رجال .

فائدة : سمع قليلاً قول العرب (أما العبيدَ فذو عبيد) بنصب العبيد ، و(أما قريشا فأنا أفضلها) وفي هذا المسموع دليل على أنه لا يلزم أن يقدر : مهما يكن من شيء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ، إذ التقدير هنا : مهما ذكرت ، والمنصوب في القولين مفعول للفعل المحذوف الذي نابت عنه (أما) وهو ذكرت ، وليس مفعولاً لـ(أما) قياسًا على نصبها الظرف ؛ لأن الحرف لا ينصب المفعول به ، وإن نصب الظرف لنيابته عن فعل ، وعلى ذلك يخرج نحو : أما العلمَ فعالم ، وأما علما فعالم ، والتقدير : مهما ذكرت العلم فهو أي المذكور عالم ، ومهما ذكرت علما فهو عالم .

الشرط الامتناعي

ما تقدم من حديث الشرط كان عن الشرط غير الامتناعي ، وهو ما يكون فيه الجواب مسببًا عن الشرط ومرتبًا عليه ، وقد درسنا أدواته الجازمة وهي إحدى عشرة أداة ، ودرسنا الأدوات الثلاث المختلف في الجزم بها وهي إذا وكيف ولو .

وهذا الشرط يقابله نوع آخر هو الشرط الامتناعي ، وهو ما يدل على امتناع شيء لامتناع شيء آخر ، أو يدل على امتناع شيء لوجود شيء آخر ، والأدوات المستعملة في الشرط الامتناعي ثلاثة هي : لو ، ولولا ، ولو ما ، وسيأتي الحديث عن كل أداة منها بالتفصيل .

صور جواب الشرط الامتناعي : اتفق النحويون على أن الشرط الامتناعي يكون جوابه جملة فعلية ، وأن له ثلاث صور :

• **الصورة الأولى :** أن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مقرون بـ(لم) فهو ماض في المعنى نحو : لو جاءني زيد لم أكرمه ، ولولا زيد لم أحضر ، ويجب تجرد الجملة من اللام في هذه الصورة .

• **الصورة الثانية :** أن يكون جملة فعلية فعلها ماض مثبت نحو : لو جاءني لأكرمته ، ويجوز : لو جاءني أكرمته ، ونحو : لولا زيد لهلك عمرو ، ويجوز : لولا زيد هلك عمرو ، وفي هذه الصورة يكون اقتران الجملة باللام أكثر من عدم اقترانها بها ، وقد جاء الوجهان في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا ﴾ وقوله : ﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا ﴾ .

• **الصورة الثالثة :** أن يكون جملة فعلية فعلها ماض منفي بـ(ما) نحو : لو جاءني زيد ما أكرمته ، ويجوز لو جاءني زيد لما أكرمته ، ونحو : لولا زيد ما أحبك عمرو ، ويجوز : لولا زيد لما أحبك عمرو ، وفي هذه الصورة يكون تجرد الجملة المنفية من اللام أكثر من اقترانها بها ، وقد جاءت في القرآن الكريم مجردة من اللام في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ .

حكم اجتماع الشرط الامتناعي مع القسم :

إذا اجتمع الشرط الامتناعي مع القسم فللنحويين في ذلك ثلاثة أقوال :

• **القول الأول :** ـ وهو الصحيح ـ أن الجواب يكون للشرط الامتناعي سواء تقدم على القسم أم تأخر عنه ، مثال تقدم الشرط : لو جاءني زيد والله لأكرمته ، ولولا زيد والله لأحبك عمرو ، ومثال تقدم القسم قول عامر بن الأكوع :

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا

وقول الآخر :

فأقسم لو أندى الندى سواده لما مسحت تلك المسالات عامر

ومعنى (أندى) أحضر ، والنديُّ : مجلس القوم ، والمراد بسواده : شخص الممدوح ، والمسالات : جوانب اللحى ، وإنما كان هذا القول هو الصحيح ؛ لأن الشرط الامتناعي هو الأحق بالجواب لإفادته التعليق والامتناع بخلاف القسم فإنه لا يفيد سوى التوكيد .

• **القول الثاني :** أن الجواب في ذلك للقسم إذا تقدم على الشرط الامتناعي ؛ لأنه بتقدمه يكون موضعًا للعناية ، ويكون أولى بالجواب ، ويلحظ في البيتين أن الجواب ماض منفي بـ(ما) وهذا من الصور التي يجاب بها القسم ، وهو في هذا الموضع يغني عن جواب لو ولولا ، وجوابهما لا يكون إلا ماضيًا لفظا أو لفظا ومعنى فلهذا أوثر فيه أن يكون ماضيًا .

• **القول الثالث :** أنه إذا تقدم القسم كما في البيتين كانت لو ولولا وما دخلتا عليه جوابًا للقسم ولا حذف ولا استغناء بشيء عن شيء .

أقسام (لو) وأحكامها[1]

تستعمل (لو) في اللغة العربية على ستة أوجه :

الوجه الأول : أن تستعمل في العرض وهو طلب الشيء برفق نحو : لو تنزلُ عندنا فتصيب خيرا .

الوجه الثاني : أن تستعمل في التحضيض وهو طلب الشيء بشدة نحو : لو تأمر فتطاعَ .

الوجه الثالث : أن تستعمل في التقليل نحو : تصدقوا ولو بظِلفٍ مُحْرَق ، والتمس ولو خاتمًا من حديد .

الوجه الرابع : أن تستعمل في التمنى ، وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما فيه عسر نحو : لو يبعث المقتول فيدلّنا على قاتله ، وجعل منه بعضهم قوله تعالى : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ والكرة : الرجعة إلى الدنيا .

والمعنى : ليت لنا كرة ، و(لو) في هذا الوجه مختلف فيها إلى ثلاثة أقوال ، يقول ابن هشام في المغنى : (واختلف في (لو) هذه ـ يعني التي للتمني ـ فقال ابن الضائع وابن هشام : هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتي لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هي لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أي زير

بيوم الشعثمين لقرَّعينا ... وكيف لقاء من تحت القبور

وقال ابن مالك : هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى[2]) وقد جاء في التسهيل قوله بعد ذكر (لو) المصدرية: (وتغنى عن التمنى فينصب بعدها الفعل

(1) انظر التصريح 2/ 254 وما بعدها ، والأشموني 4/ 32 وما بعدها .

(2) انظر مغنى اللبيب 1/ 267 .

مقرونًا بالفاء[1]) وقال في شرحه لذلك : أشرت إلى نحو قول الشاعر :

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شروري لو تعان فتنهدا

قال : (فلك في (تنهدا) أن تقول : نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت ؛ لأن الأصل : وددنا لو تعان ، فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه فأشبهت (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه ، فكان لها جواب كجواب ليت ، وهذا عندي هو المختار[2]) .

الوجه الخامس : أن تكون مصدرية أي حرفا يؤول مع ما بعده بمصدر إلا أنها لا تنصب الفعل بعدها ، وأكثر ما تقع هذه بعد فعل يدل على المودة مثل (ود) و(يود) مثل قوله تعالى : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ ﴾ أي ودوا الإدهان منك ، وهو الخداع ، وقوله تعالى : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ أي يود تعميره ، ومن مجيئها بدون فعل المودة ـ وهو قليل ـ قول قتيلة بنت النضر تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم :

ما كان ضرك لو مننت وربما منَّ الفتى وهو المغيظ المحنق

أي : ما كان ضرك منُّك ، ومن القليل أيضًا قول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأني وكان الحزمُ لو عجلوا

أي : وكان الحزم تعجيلهم ، ومنه قول امرئ القيس :

تجاوزت أحراسًا عليها ومعشرا على حراصا لو يسرون مقتلى

والتقدير : على إسرارهم مقتلى ، ولو في هذا الاستعمال لا جواب لها كما يتضح من الشواهد ، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) ، وإذا وليها ماض بقى على مضيه ، وإذا وليها مضارع تخلص للاستقبال .

وأكثر النحويين لا يثبت استعمالها مصدرية ، ويمنع ذلك الاستعمال ، ويقولون

(1) انظر تسهيل الفوائد مع شرحه ص 1/ 223 .

(2) انظر المصدر السابق ص 1/ 229 .

في نحو : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ إن (لو) شرطية ، ومفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى ما في ذلك من التكلف .

وقد أجاز استعمالها مصدرية جماعة من المتقدمين منهم الفراء وأبو علي الفارسي ، وجماعة من المتأخرين منهم أبو البقاء العكبري ، وأبو زكريا التبريزي ، وتبعهم ابن مالك وابن هشام ، قال ابن هشام : (ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم : ﴿ وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا ﴾ بحذف النون فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن) لما كان معناه : (أن تدهن) أي فهو من باب العطف على المعنى ، ثم قال : (ويشكل عليهم دخولها على (أنّ) في نحو : ﴿ وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا ﴾ وجوابه أن (لو) إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد (لو) تقديره : تود لو ثبت أن بينها[1]) وإنما أشكل عليهم دخولها على (أن) لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله .

الوجه السادس : أن تكون شرطية ، وهي على قسمين : امتناعية ، وهي للتعليق في الماضي ، وبمعنى (إنْ) وهي للتعليق في المستقبل .

القسم الأول : لو الامتناعية ، ومثالها : لو جاءني لأكرمته ، وهي تفيد تعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي : وهي حينئذ مفيدة لثلاثة أمور : أحدها : الشرطية أي : عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها .

والثاني : تقييد الشرطية بالزمن الماضي ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت (إن) وذلك لأن (إن) لعقد السببية والمسببية في المستقبل .

والثالث : الامتناع ، وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال : أحدها : أنها لا تفيده ، وهو قول الشلوبين حيث زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق في الماضي كما

(1) مغني اللبيب 1/ 266 .

دلت (إن) على التعليق في المستقبل ، ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوي . قال صاحب المغنى : (وهـذا الـذي قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي ، فإن كل مـن سمع (لـو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح في كل موضع اسـتعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظًا أو معنى ، تقول : لو جاءني أكرمته ولكنه لم يجيء ، ومنه قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشـة كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنمـا أسـعى لمجـد مؤثـل وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي

وقوله :

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد

ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ أي ولكن لم أشأ ذلك فحق القول مني ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ أي فلم يريكموهم كذلك[1]) .

القول الثاني : أنها تفيد امتناع الشرط وامتنـاع الجـواب جميعـا ، وهـذا هـو القول الجاري على ألسنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين ، ورد ذلـك ابن هشام في المغنى ، وقال : (هو باطل بمواضع كثيرة منها قوله تعـالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَى وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ ﴾ وقول عمر رضي الله عنـه : (نعـم العبـد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه) وبيان ذلك أن كل شيء امتنع ثبت نقيضه فـإذا امتنع (ما قام) ثبت (قام) وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القـول فـي الآيـة الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة عليهم وتكليم الموتـى لـهم وحشـر

(1) مغنى اللبيب 1/ 256 ، 257 .

كل شيء عليهم ، وفي الثانية : نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات ، وعدم كون البحر الأعظم بمنزلة الدواة ، وعدم كون السبعة الأبحر مملوءة مدادًا وهي تمد ذلك البحر ، ويلزم في الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد[1]) .

القول الثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة مثبتًا كان أو منفيًا ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا ثبوته ثم إن لم يكن للجواب سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه أيضًا لملازمته له شرعًا أو عقلاً أو عادة ، وإن كان له سبب غير الشرط لم يلزم امتناعه ولا ثبوته .

ومثال امتناع الجواب لكونه مسببًا عن الشرط وليس له سبب غيره شرعًا : قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ فـ(لو) في الآية تدل على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ من آيات الله منفية ، ويلزم من نفيها أن يكون رفعه منفيًا ؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة ، وقد انتفت ، وانتفاء السبب يلزم عنه انتفاء المسبب هنا لما بينهما من التلازم الشرعي .

ومثال امتناع الجواب لكونه مسببًا عن الشرط ، وليس له سبب غيره عقلاً : قول القائل : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودًا ، فـ(طلوع الشمس) سبب لوجود النهار ، وقد انتفى بدخول (لو) عليه فيترتب على ذلك انتفاء وجود النهار ؛ لأن وجود النهار لا سبب له غير طلوع الشمس فيما يحكم به العقل ، وإذا انتفى هذا السبب وهو طلوع الشمس لزم انتفاء المسبب وهو وجود النهار لما بينهما من التلازم العقلي .

ومثال امتناع الجواب لكونه مسببًا عن الشرط ، وليس له سبب غيره عادة : قول الله عز وجل : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ أي السماوات والأرض ، ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له

(1) مغني اللبيب 1/ 256 ، 257 .

على وفق العادة عند تعدد الحكام ، حيث يختلفون على الشيء الواحد إيجادًا وإعدامًا وهدمًا وبناء وغير ذلك من الأحوال مما يؤدي إلى فساد الكون واضطرابه، فانتفاء التعدد يلزم عليه انتفاء الفساد لكون التعدد سببا له ، ولا سبب له غيره عادة ، فإذا انتفى التعدد انتفى الفساد لما بينهما من التلازم العادي .

وإذا كان جواب (لو) له سبب آخر غير الشرط لم يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ، ففي نحو قولنا : (لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا) لا يلزم من امتناع طلوع الشمس وانتفائه امتناع وجود الضوء وانتفائه ؛ لاحتمال أن يوجد الضوء بسراج ونحوه ، ومن ذلك الأثر المروي عن سيدنا عمر رضي الله عنه : نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه ، فإنه لا يلزم من انتفاء (لم يخف) انتفاء (لم يعص) ؛ لأن انتفاء العصيان له سببان : أحدهما : خوف العقاب ، وذلك عند العوام ، والآخر : إجلال الله وإعظامه ، وذلك عند الخواص ، ومراد سيدنا عمر أن صهيبًا من الخواص ، وأنه لو قدر خلوه من الخوف لم يقع منه معصية ؛ لأنه يجل الله تعالى ويعظمه ، فكيف والخوف حاصل له ، قال العلامة الصبان : لا دلالة لـ(لو) في هذا الأثر على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط حتى يلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، ووجهه أن لانتفاء عصيان صهيب أسبابًا هي الإجلال والحياء والمحبة والخوف ، فلا يلزم من انتفاء الشرط وهو عدم الخوف بثبوت الخوف انتفاء الجواب وهو عدم العصيان بثبوت العصيان لقيام سبب آخر غير الخوف مقام السبب المنتفي بمقتضى لو وهو عدم الخوف ، أعنى بعدم الخوف الحياء أو المحبة أو الإجلال ، فالكلام مسوق لإثبات الجواب ، وأنه محقق ولابد ؛ لأنه على تقدير انتفاء أحد أسبابه وهو الخوف يخلفه سبب آخر ، فـ(لو) في مثل هذا الأثر لتقرير الجواب وجد الشرط أو فقد[1].

(1) حاشية الصبان على الأشموني 4/ 36 .

قال الأشموني بعد أن ذكر نحو ما تقدم[1] : (فقد بان لك أن قولهم : (لو) حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب ممتنعًا في كل موضع وليس كذلك) ولهذا قال ابن مالك في شرح الكافية : (العبارة الجيدة في (لو) أن يقال : حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه ، فقيام زيد من قولك : (لو قام زيد لقام عمرو) محكوم بانتفائه فيما مضي ، وكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له ؛ لا يتعرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين) ثم قال : وعبارة سيبويه : (حرف لما كان سيقع لوقوع غيره[2]) .

وقد فسر النحويون عبارة سيبويه بأن معناها : حرف لما كان في الماضي متوقع الوقوع لوقوع غيره لكن لم يقع لعدم وقوع الغير ، وأنها تدل مطابقة على أن وقوع الثاني كان يحصل على تقدير وقوع الأول ، وتدل التزامًا على امتناع وقوع الثاني لامتناع وقوع الأول ؛ لأن عدم اللازم يوجب عدم الملزوم ، فهي مساوية لعبارة من قال : حرف لامتناع الجواب لامتناع الشرط .

وقد انتهى ابن هشام في المغني إلى أن أجود العبارات في بيان معنى (لو) أن يقال : لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ، وذكره الصبان بصورة أوضح فقال : حرف يدل على الامتناع في الماضي لما يليه واستلزام ثبوته لثبوت تاليه .

القسم الثاني : (لو) المفيدة للتعليق في المستقبل ، وهي مرادفة لـ(إن) الشرطية لكنها لا تجزم ، ومن شواهدها قول مجنون ليلى :

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا ... ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

---

(1) شرح الأشموني للألفية 4/ 236 ، 37 .

(2) الكتاب 4/ 224 .

فقوله : (لو تلتقي) شرط في المستقبل جوابه (لظل صدى صوتي) والأصداء: جمع صدى وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال ونحوها ، والرمس : القبر ، والسبسب : المفازة ، والرمة : العظام البالية .

ومثله قول الشاعر :

لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما

و(لو) المرادفة لـ(إن) الشرطية إذا وليها ماض أول بالمستقبل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ ﴾ فهو على تقدير : إنْ يتركوا ، ومثله قول توبة :

ولو أن ليلى الأخيلية سلمت على ودوني جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا إليها صدي من جانب القبر صائح

فهو على تقدير : إن تُسَلِّمْ ، والجندل : الحجارة ، والصفائح : الحجارة العراض تكون على القبور ومعنى (زقا) : صاح .

وإذا تلاها مضارع تخلص للاستقبال كما أن (إن) الشرطية كذلك ، بخلاف (لو) الامتناعية ، فإنها إذا وليها مضارع أول بالماضي كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ ﴾ أي : لو أطاعكم .

وقد أنكر ابن الحاج في نقده على المقرب مجيء (لو) للتعليق في المستقبل ، وتبعه بدر الدين بن مالك ، وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين ، وتأول ما احتج به المثبتون ، وقال : لا حجة فيه لصحة حمله على المضي .

وقد رد عليه ابن هشام بأنه لا يعرف من كلام أكثر المحققين إنكارهم ذلك بل كثير منهم ساكت عنه ، وجماعة منهم أثبتوه ، وقال الأشموني : (ما قاله ـ يعني ابن الناظم ـ لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها ، فمما لا يمكن ذلك فيه وصرح فيه كثير من النحويين بأن (لو) فيه بمعنى (إن) قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ

الْمُشْرِكُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ قُلْ لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ ﴾ ونحو : أعطوا السائل ولو جاء على فرس ، وقوله :

قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار

والتعليق في المستقبل في هذه الأمثلة التي أوردها واضح لا يحتمل الرد ، فوجب قبول قول المثبتين لهذا المعنى) .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن (أما) حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد ، ولها أربعة أحكام تقدم تفصيلها .

2- أن الشرط ينقسم إلى امتناعي وغير امتناعي ، وأن أدوات الشرط الامتناعي هي لو ولولا ولوما .

3- أن جواب الشرط الامتناعي له ثلاث صور تقدم تفصيلها .

4- أن جواب الشرط الامتناعي إذا اجتمع مع القسم فللنحويين فيه ثلاثة أقوال .

5- أن (لو) تستعمل في اللغة العربية على ستة أوجه فتستعمل في العرض والتحضيض ، والتقليل ، والتمني ، وتأتي مصدرية ، وشرطية .

6- أن (لو) الشرطية تأتي للتعليق في الماضي ، والراجح أنها حينئذ تفيد امتناع شرطها ، ثم إن كان جوابها لا سبب له غير الشرط امتنع أيضًا ، وإن كان له سبب غيره لم يلزم امتناعه أو ثبوته .

7- أن (لو) التي تفيد التعليق في المستقبل ترادف (إن) الشرطية لكنها لا تجزم ، والراجح إثباتها خلافًا لمن أنكرها .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: ما معنى قول النحويين (أما حرف شرط وتفصيل وتوكيد) اشرح قولهم هذا موضحًا بالأمثلة .

س2: ما مراد النحويين بقولهم : أما كـ(مهما يكن من شيء) ؟ ومتى يجب حذف الفاء في جوابها ؟ ومتى يمتنع ؟ وضح ذلك بالأمثلة .

س3: اذكر الأمور الستة التي ينبغي الفصل بأحدها بين (أما) والفاء . مع التمثيل .

س4: ما الشرط الامتناعي ؟ وما أدواته ؟ وما الصور التي يكون عليها جوابه ؟ مثل لما تذكر .

س5: اذكر أقوال النحويين في اجتماع الشرط الامتناعي مع القسم ، ووضح أقوالهم بالأمثلة .

س6: اذكر الأوجه التي تستعمل بها (لو) في لغة العرب ، ومثل لكل وجه منها .

س7: اذكر أقوال النحويين في (لو) التي للتمني ، و(لو) المصدرية ، مع بيان الراجح منها .

س8: ما الذي تفيده (لو) الامتناعية ؟ وما أقوال النحويين حول إفادتها الامتناع ؟ بين الراجح من هذه الأقوال مع التمثيل .

س9: بين الأقوال الواردة في تعريف (لو) الامتناعية ، والراجح منها .

س10: ما رأي النحويين في مجيء (لو) للتعليق في المستقبل ؟ استعن في إجابتك بالأمثلة .